أشرف المعارك

جورج ناصيف(*)

قرار مجلس الوزراء اللبناني الترخيصَ لعددٍ محدود من المحطّات التلفزيونية والإذاعية، وحجبه عن بعضها الآخر، أثار موجة واسعة من الاستنكار في الأوساط السياسية والإعلامية والنقابية والثقافية اللبنانية، ولكنّه لم يكن صاعقة في سماء صافية.

والحق أنّ القرار لم يفاجئ كثيرين ممّن كانوا يتتبعون الملف عن كثب، وكانوا على دراية بنوايا السلطة. كما لم يشكل انقطاعاً في سياق، بل أتى يُراكم حلقةً إضافيّة في مسلسل يمتدّ منذ شهور.

فقبل نحو عام، أصدر مجلس الوزراء قراراً منع بموجبه محطّات التلفزة والإذاعة، ما خلا المحطّتين الرسميتين، من بثّ الأخبار والبرامج السياسية، لكنّه اضطرّ إلى التراجع عنه، بعد انفجار ردود فعل غاضبة. يومها، عمد المجلس النيابي إلى تشريع قانون جديد للإعلام، وتأسيس المجلس الوطني للإعلام الذي نيطتْ به صلاحيةُ إبداء الرأي الاستشاري في طلبات الترخيص للمحطّات التلفزيونية والإذاعية، القائمة منها والتي قد تتقدّم بطلبات تأسيس، على أن يعود لمجلس الوزراء حقُّ الاستنساب في قبول الطلب نهائياً أو رفضه.

بعد تطويع البرلمان الجديد، يمّمت السلطةُ اللبنانية شطرَ الإعلام الذي كان عنصر تحريضٍ ضدّها وفضحٍ لممارساتها الانتخابية!

ترافق هذا التوتّر مع عدد من الإجراءات الحكومية طاولت جوانب أخرى من الحريات العامّة:

– إقامة دعاوى متلاحقةٍ على عدد من الصحف بتهم شتى، والتلويح بإمكان فرض لونٍ من ألوان الرقابة المسبّقة على الصحف والمطبوعات.

– إصدار الأمن العام قراراتٍ بمصادرة عدد من الكتب، بدعوى أنّها تمسّ بالمعتقدات الدينية أو «تنافي الآداب العامّة»، من مثل مصادرة كتاب **الإسلام في الأسر** للصادق النيهوم، وكتاب **حديقة الحواسّ** لعبده وازن.

– اتخاذ مجلس الوزراء قراراً بمنع التظاهر والتجمّعات العامّة، وصولاً إلى تكليف الجيش أمرَ تولي الأمن في البلاد لثلاثة أشهر، وذلك للحيلولة دون استخدام «الاتحاد العمّالي العام» سلاحَ التظاهر في وجه السياسة الاجتماعية للدولة.

إلى ذلك، فقد أتت الانتخاباتُ النيابية نفسها – على ما رافقها من سوء استخدام للسلطة – وإغلاقُ محطات التلفزة والإذاعة المقرّبة من أركان الحكم أبوابَها في وجه أيّ صوت معارض، لتفاقمَ التوجسَ الأصليّ من أنّ ثمّة قراراً أعلى بتدجين الإعلام في لبنان، وإخضاع الحريّات العامّة فيه لما تخضع له من عسف وتضييق في عدد من الأقطار العربيّة، بما يُلحق لبنان بالنظام العربي الرسمي.

❀ ❀ ❀

فإذا خرجنا من السياق التاريخي العام، إلى التوقيت المخصّص، لاحظنا أنّ اختيار السلطة لليوم التالي لانتهاء الجولة الأخيرة من الانتخابات (التي شهدت من الاعتداء على الحريات ما شهدت) موعداً لإعلان قرارها بسحب التراخيص عن المحطّات المعارضة، قد شكّل بذاته إشارةً ذات مدلول خاص.

فالانتخابات، في الأصل، كانت محاولةً لإنتاج مجلس

(*) كاتب وإعلامي لبناني

نيابي أكثرَ طواعيةً للسلطة وأقلّ قدرةً على المعارضة... وهو ما أفضتْ إليه النتائج التي خضعتْ لأكثر من مستوى من التزوير، سواء من حيث قانون الانتخاب عينه، أو من حيث فسادُ لوائح الشطب واشتمالُها على مغالطات تفسد نحو ٢٥ في المئة منها، أو من حيث فرضُ ائتلافاتٍ قسرية لتعطيل الخيار الديموقراطي، أو من حيث استخدام المال سلاحاً لشراء الضمائر، أو من حيث استخدام إمكانات السلطة – المادية والبشرية – لإنجاح لوائح الموالاة، أو من حيث التلاعب بالنتائج نفسها.

لذا، جاء التوقيت مريباً. فالدولة ما إن فرغتْ من تطويع المجلس الجديد، حتى يمّمت شطرَ الإعلام، الذي كان عنصرَ تحريض ضد تجاوزات السلطة وعنصر فضح لممارساتها الانتخابية، لتستعجل تدجينه.

وإذا أرفقنا هذا التوقيت بما أعقبه في اليوم التالي من الادّعاء على الفنّان المبدع مارسيل خليفة بتهمة «تحقير» الشعائر الدينية (ثمّ التراجع عن الادّعاء بفعل موجةِ الاعتراض الواسعة)، ومن مهاجمة عددٍ من المنابر الثقافية الديموقراطية المعارضة للسلطة، والتلويح بما ينتظر الاتحاد العماليّ العام (الذي ترشّح رئيسُه إلى الانتخابات ونال مئة ألف صوت لم تمنع عنه السقوط) من تدابير بينها الطعنُ في شرعيته... لأردكنا أنّ هبوب موجة من الاستنكار ضدّ قرارات مجلس الوزراء كان متوقّعاً تماماً، وأنّ إساءة الظنّ بهذه القرارات ونسبتَها إلى الرغبة في كبت الحريّات لهما ما يبررانهما بالكامل.

ثمة حاجة اليوم إلى قيام جبهة معارضة ترفع مسألة «الدفاع عن الحريّات» إلى مصاف المقدّس!

***

أمّا القرار نفسه، في حيثياته وتناقضاته ومفارقاته، فيستدعي كلاماً خاصاً:

١ – جاءت التقاريرُ الفنية السابقة تشير إلى أنّ الفضاء اللبناني بوسعه أن يستوعب ست محطّات تلفزيونيّة وما يزيد على عشر محطّات إذاعية... فيما اكتفى تقريرُ المجلس الوطني للإعلام، ومثله قرارُ مجلس الوزراء، بالترخيص لأربع محطّات تلفزيونية. فلماذا؟ وأيّ سبب فنّي يسمح للسلطة بأن تتعلّل به؟

٢ – من غرائب القرار، فنيّاً، أنّه يعمد إلى الحجة نفسها ليخرج منها باستنتاجيْن متناقضيْن، تبعاً لِلَوْن السياسيّ للمحطة الطالبة بالترخيص: ففيما يعيب على تلفزيون «الجديد» مساهمة بعض من المساهمين فيه في محطات إذاعية ليخلص إلى حجب الترخيص عنه وإباحته للمحطات التي سيساهم فيها هؤلاء المساهمون... فإنّه يستخدم الحجة نفسها (وهي المشاركة في ملكية أكثر من محطة) ليمنح الترخيص لشركة «المستقبل» (مالكها هو الرئيس رفيق الحريري) والشركة الوطنية للإرسال (المقرّبة من الرئيس نبيه برّي) حيث ثمّة مساهمون فيها هم أيضاً مساهمون في شركات أخرى، ويُحجب هذا الترخيص عن هذه الشركات الأخرى، لا عن «المستقبل»!

إذن نحن أمام حالة واحدة: مساهمون في أكثر من محطّة. لكنّ المحطّات الموالية تنال الترخيص فيما يُمنع عن محطّات المعارضة!

وبينما يعتبر القرارُ أنّ ملكية طرف طائفي واحد لإذاعة «تيليلوميير» (الخاصّة بالرهبانية اللبنانية) مسوِّغ كافٍ لحجب الترخيص عن هذه الإذاعة، بداعي ضرورة تحقيق التعددية الطائفية في ملكية كل محطة، فإنّه لا يرى الأمر نفسه بالنسبة إلى تلفزيون «المنار» وإذاعة «النور» المملوكتين من «حزب اللّه»، واللتين يصعب القول إن ثمّة تعددية طائفية أو مذهبية في ملكيتهما!

وأمّا القول إنّ المحطتين تبثّان أخبار المقاومة فهو قول أقلّ ما يوصف به أنّه يناقض على وجه ساخر كلّ حملة رئيس الوزراء على «حزب اللّه» والتي اتخذت لنفسها عنواناً مؤدّاه أنّ «حزب اللّه» ليس هو المقاومة، والمقاومة أوسع بكثير من «حزب اللّه»!

فكيف يؤخذ بالسبب؟ اليوم، وقد كان مرذولاً بالأمس؟

٣ – لم يعد سراً أنّ القرار نفسه كان عرضةً للتغيير بفعل الضغوط السياسية. فقد شاع في الأوساط العارفة في بيروت، وعرضته الصحفُ تفصيلاً، أنّه في مرحلة إعداد تقرير المجلس الوطني للإعلام، جاء من يؤكد لرئيس الحكومة أنّ الضرورات السياسية والوطنية، فضلاً عن المسوغات الفنيّة، تقضي بمنح التراخيص لتلفزيونيْ I.C.N وN.T.V المعارضين، وإذاعتي «صوت لبنان» و«صوت

الشعب» حيث تحتل الأخيرة موقعاً مميّزاً في خريطة المعارضة في لبنان. إلاّ أنّ إصرار الرئيس الحريري على الرفض، وتغليبه القرار السياسي بمنع المعارضة من امتلاك وسائلها الإعلامية، ألزما أعضاء المجلس الوطني للإعلام – وهم موالون سياسياً للرئيسين الحريري وبرّي – بتعديل التقرير الأوّل، والخروج بالتقرير النهائي الذي حجب الرُّخَصَ عن محطات المعارضة.

٤ – من غرائب القرار أنّه يمنح التراخيص لمحطّات إذاعية وتلفزيونية لم تبصر النور بعد، ويحجبها عن محطات هي الأكثر عراقةً وانتشاراً في تاريخ البثّ الإعلامي في لبنان، من مثل «صوت لبنان» التي، بشهادة خصومها، تُعتبر الأقوى والأعرق والأكثر تقدّماً على المستوى التقني، وهي التي كانت تبثُّ إلى أفريقيا وأستراليا وأوروبا والأميركتين يوم كانت دائرة البثّ في تلفزيون لبنان الرسمي لا تتجاوز بيروت وضواحيها!

❀ ❀ ❀

لقد أسلفنا القول إن قرار مجلس الوزراء ليس لحظة معزولة عن سياقها السياسي العام.

لذلك فإنّ الجواب عليه ليس فنيّاً، ولا موضعياً، ولا يجوز أن يصدر الاعتراضُ عليه من رجال الإعلام وحدهم.

القرار يمسّ الحريّات كلّها. والمعنيون هم اللبنانيون جميعاً، من خلال أحزابهم وهيئاتهم ومؤسساتهم ونوابهم وشخصياتهم.

وحسناً فعل لقاء «الريفييرا» الذي شارك فيه حشدٌ من ممثلي الأحزاب ومن الشخصيات المعارضة عندما رفع مسألة الدفاع عن الحريات إلى مصاف المقدّس، معتبراً أنّ الحاجة باتت اليوم إلى جبهة معارضةٍ تتّسع لكلّ من ينتسب إلى التيار الديموقراطي.

فكلّ شيء قابلٌ لأن يُمسّ أو ينتهك في لبنان: من الأخلاق إلى البيئة.. إلاّ أمراً واحداً مازال عصياً على كلّ محاولات الانتهاك: وهو الحريات، وحقّ التعدّد السياسي والإعلامي.

وهذه الحريّات تستحق معركة تبقى أشرف المعارك.

وداعاً عفيف دمشقية

قبل ساعات من إرسال هذا العدد من **الآداب** إلى المطبعة، تلقّينا النبأ/ الفاجعة.

ستفتقدك ساحةُ الأدب، والترجمة... والأخلاق.

وستفتقدك العربيةُ، وحركاتُ الإعراب والوقف، وكلُّ حروف المعجم.

وستحنّ إليك صفحات **الآداب** التي كانت لك على كلّ صفحةٍ من صفحاتها، بصمةٌ، أو تعليقٌ، أو تنبيه...

مجلة الآداب

دار الآداب